

العالم الغربي في مواجهة اغلاق قناة السويس لا يدعو لكثير من التفاؤل . فهذا الاغلاق سبب لاوروبا الغربية أضرارا كبيرة ومع ذلك فانها لم تمارس ضغطا حقيقيا على الولايات المتحدة واسرائيل من أجل فتح القناة . ومما لا شك فيه أن أزمة الطاقة ستكون لو حدثت نتيجة الحجب أخطر من اغلاق قناة السويس . ولكن رد الفعل السلبي أمام اغلاق قناة السويس والنتائج السلبية لمحاولات الضغوط الأخرى ليس من شأنها ، بكل واقعية وموضوعية ، أن تشجع كثيرا على التفاؤل بتحقيق نتائج فعالة من فرض أزمة الطاقة . هذا الشك في النتائج التي قد يحققها إجراء المنع هو الذي يجعلنا شخصا غير متحمسين للدعوة اليه ، لا سيما وأنه إجراء محدود بطبيعته وليس من شأنه المساس بالمصالح الأساسية للغرب في نفطنا ، ويجعلنا نفضل عليه إجراء أكثر حسما وفعالية كما سنبين . فإجراء منع النفط ، مهما ضبطت وسدت الثغرات التي أضرنا اليها في تطبيقه ونفذت كافة الشروط التي افترضناها لنجاحه ولتحقيق أكبر قدر ممكن من الفعالية ، يبقى إجراء محدودا لأنه بطبيعته لا بد أن يكون محدودا من حيث مدة تطبيقه إذ لا يمكن أن يمنع تصدير النفط العربي الى ما لا نهاية ، ولا بد أن يعود نفطنا للتصدير وتعود الشركات النفطية الأجنبية ، المسيطرة على استثمار نفطنا ، الى جني الأرباح الطائلة ونقلها الى البلدان التي تنتهي اليها وهي البلدان التي تضم لنا العداء الكبير .

ولذا فإن من رأينا أن إجراء منع النفط لا يرتفع الى المستوى المطلوب ولا يلحق الضرر انجزرى الاكيد بالمصالح الاستعمارية في نفطنا مع ما تمثله من أهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة لأمريكا والغرب .

*

ومثل هذا الحكم الذي نديه بشأن إجراء منع النفط ينطبق من باب أولي على مجموعة من الإجراءات الأخرى الأقل شأنًا التي اقترحت في بعض المناسبات أو اتجه تفكير البعض اليها لكي تكون اذا اتخذت « ذات أثر على السياسة الغربية عامة والأمريكية خاصة وان يكون الأثر غير مباشر أو جزئيا » . وقد استعرض الدكتور يوسف صايغ ، في بحثه القيم « النفط العربي في استراتيجية المواجهة العربية الإسرائيلية » ، (مجلة « شؤون فلسطينية » عدد ديسمبر ١٩٧٢ ، ص ٣٤ - ٧٣) - استعرض عددا من هذه الإجراءات . ومن نماذجها : (١) قيام البلدان العربية النفطية بشراء أكبر نسبة ممكنة من أسهم شركات النفط من أجل ممارسة ضغط على سياسة البلدان التي تنتسب الشركات اليها من خلال تقوية نفوذ الأعضاء العرب في مجالس الإدارة . (٢) ايعاز سلطات بلدان النفط للعمال في الشركات بالتباطؤ في الإنتاج وفي تحميل الناقلات لاشعار البلدان الغربية بقوة بلدان النفط العربية وبتصميمها على ممارسة الضغط السياسي على الغرب لصالح القضايا العربية عامة والقضية الفلسطينية خاصة . (٣) فرض رسم تصدير انتقائي على كل برميل نفط يصدر من البلدان العربية لدعم المجهود الحربي العربي . ويلاحظ الدكتور صايغ عن حق بأن الضغط الاساسي في هذه السياسة أنها مالية في طبيعتها وليست في ذاتها كافية للتأثير في السياسات الغربية المناصرة لاسرائيل والمساندة لها خاصة سياسة الولايات المتحدة . وفرض رسم التصدير اما ان يكون سياسة ضعيفة وغير ذات أثر اذا كان الرسم منخفضا أو ان يكون كسياسة حجب النفط اذا كان الرسم مرتفعا جدا بحيث يشكل عبئا غير مقبول على المستورد ينتج عنه توقف التصدير فعلا . (الدكتور صايغ ، نفس المرجع ، ص ٥٦) .

ونحن دون الخوض في مناقشة مثل هذه الإجراءات الجزئية نكتفي بالقول بأنها أقل فاعلية وأضعف أثرا من إجراء منع النفط الذي رأينا مع ذلك أنه محدود الأثر حتى حينما يكون منعا شاملا . ومن رأينا أنه ينبغي عدم انشغال الأذهان في مثل هذه الإجراءات الفرعية الجزئية وما يستتبع ذلك من تحويل الاهتمام وصرف التركيز عن الإجراء الأكثر جذرية